تـــقـديـم

لقد أصبح الدستور الغذائي، أو مدونة الأغذية، المرجعية العالمية للمستهلكين ومنتجي الأغذية وصناعاتها وأجهزة مراقبة جودتها على الصعيد القطري وتجارتها على الصعيد الدولي. وقد ترك هذا الدستور آثاره العميقة على طريقة تفكير منتجي الأغذية وصناعاتها، فضلا عما حققه من زيادة وعي المستخدمين النهائيين أي المستهلكين. وقد امتدت آثاره إلى جميع القارات وأصبحت مساهمته في حماية الصحة العامة والممارسات النزيهة في تجارة الأغذية تفوق كل تصور.

ويهيئ نظام الدستور الغذائي فرصة نادرة لجميع البلدان للانضمام للمجتمع الدولي في صياغة المواصفات الغذائية وتوحيدها، وضمان تنفيذها على الصعيد العالمي. كما يتيح هذا النظام الفرصة أمام هذه البلدان لتقوم بدور فعال في إعداد المدونات التي تنظم الأساليب الصحية للتصنيع، ووضع التوصيات التي تدعو إلى الامتثال لهذه المواصفات.

ولقد أكد القرار ٢٤٨/٣٩، الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٥، أهمية مدونة الأغذية في حماية صحة المستهلكين، حيث تضمن هذا القرار خطوطا توجيهية لاستخدامها في بلورة سياسات حماية المستهلكين وانفاذها. وتوصي هذه الخطوط التوجيهية بأن «تأخذ الحكومات في الاعتبار، عند صياغة سياساتها وخططها القطرية فيما يتعلق بالأغذية، حاجة جميع المستهلكين إلى الأمن الغذائي، وأن تدعم، بل وأن تطبق إلى أقصى حد ممكن، المواصفات الواردة في ... الدستور الغذائي، أو في حال غيابها، غيرها من المواصفات الدولية للأغذية المقبولة عامة».

وينطوي الدستور الغذائي على أهمية كبيرة للتجارة الدولية في الأغذية. فالواقع أن مزايا توافر مواصفات غذائية موحدة عالميا لحماية المستهلكين لا تحتاج إلى بيان، لاسيما بالنسبة للسوق العالمية الآخذة في الاتساع. ولا غرابة إذن في أن الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة يحثان على توحيد المواصفات الغذائية على الصعيد الدولي. ويستشهد هذان الاتفاقان، وهما من نتاج جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، بالمواصفات والخطوط التوجيهية والتوصيات الدولية، باعتبارها تدابير مفضلة لتيسير التجارة الدولية في الأغذية. وبذلك أصبحت مواصفات الدستور الغذائي علامات بارزة تقاس على أساسها التدابير والقواعد القطرية المتعلقة بالأغذية في إطار البارومترات القانونية المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

وصدر هذا المطبوع للمرة الأولى عام ١٩٩٩ لزيادة تفهم مدونة الأغذية والنشاطات التي تضطلع بها هيئة الدستور الغذائي، بوصفها الجهاز المسؤول عن تجميع المواصفات الغذائية ومدونات الممارسات والخطوط التوجيهية والتوصيات التي يتشكل منها الدستور الغذائي. وقد طرأت تغيرات كثيرة على الدستور الغذائي منذ صدور أول طبعة. ومن ثم، يأتي إصدار هذه الطبعة الجديدة في الوقت المناسب استجابة للحاجة إلى فهم الدستور الغذائي في القرن الحادي والعشرين.

إنجازات الدستور الغذائي

منذ عام ١٩٦١، عندما اتخذت الخطوات الأولى لوضع الدستور الغذائي، اهتمت هيئة الدستور الغذائي، وهي الجهاز الذي أسندت إليه مهمة وضع مدونة غذائية، باسترعاء انتباه العالم إلى مجال جودة الأغذية وسلامتها. والآن، ولقرابة ٥٠ سنة، باتت جميع الجوانب الغذائية المهمة المرتبطة بحماية صحة المستهلكين والممارسات النزيهة في تجارة الأغذية، موضع تدقيق من جانب الهيئة.

نقطة مرجعية دولية واحدة

شجّعت أفضل الممارسات التي درجت عليها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية الأبحاث العلمية والتقنية المتصلة بالأغذية، وكذلك النقاش حولها. فساعدت بالتالي على توعية المجتمع الدولي بقضايا سلامة الأغذية وتوابعها بشكل لا سابق له. وأصبحت هيئة الدستور الغذائي، التي أنشأتها المؤسستان في حقبة الستينات، المرجع الدولي الأهم والأوحد بالنسبة للمواصفات الغذائية وما يطرأ عليها من تطورات.

الدستور الغذائي على الإنترنت:

www.codexalimentarius.net

وعي عالمي وقطري أكبر

بات عدد متزايد من المستهلكين في معظم أنحاء العالم، وكذلك معظم الحكومات، أكثر وعيا بقضايا نوعية الأغذية وسلامتها، وأكثر إدراكا بالحاجة إلى إتباع أسلوب انتقائي بالنسبة لما يستهلكه الناس من غذاء. وقد أصبح الآن من الأمور المألوفة أن يطالب المستهلكون حكوماتهم باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، التي تكفل عدم طرح سوى الأغذية السليمة ذات النوعية المقبولة للبيع في الأسواق، والحد من المخاطر الصحية التي قد تحملها الأغذية. ويمكن القول بان الهيئة، من خلال الجهود المضنية التي بذلتها لوضع مواصفات الدستور الغذائي، ومراعاتها لكل ما يرتبط بها من قضايا، قد ساعدت بشكل مهم على وضع الأغذية كبند في جدول الأعمال السياسي. والواقع أن الحكومات تعي بصورة عميقة العواقب السياسية التي قد تترتب على إخفاقها في الاستجابة لاهتمامات المستهلكين بشأن غذائهم.

زيادة حماية المستهلكين

هناك مبدأ عام يقضي بأن للناس الحق في أن تكون الأغذية التي يتناولونها مأمونة وجيدة النوعية وصالحة للاستهلاك. ولقد ساهم هذا المبدأ، الذي اتفق عليه العالم أجمع الآن، في دعم عمل هيئة الدستور الغذائي. فالأمراض التي تنقلها الأغذية أمر كريه في أحسن الأحوال، وقاتل في أسوأ الظروف. بيد أن هناك عواقب أخرى، فتفشي الأمراض التي تنقلها الأغذية يمكن أن يضر بالتجارة والسياحة ويؤدي إلى فقدان العائدات وتفشي البطالة والمنازعات القضائية. ورداءة نوعية الأغذية يمكن أن تقضي على السمعة التجارية للموردين، قطريا ودوليا على حد سواء، في حين أن تلف الأغذية يمثل هدرا وتترتب عليه تكاليف باهظة يمكن أن تؤثر سلبا على التجارة وثقة المستهلكين.

وقد ساعدت الإعلانات التي صدرت عن المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تأثرت هي نفسها بأنشطة هيئة الدستور الغذائي في زيادة التأثير الايجابي لعمل هذه الهيئة. وخلال السنوات العشرين الأخيرة، وأثناء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمؤتمر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بمواصفات الأغذية والمواد الكيميائية

تعزيز حماية المستهلكين في جميع أنحاء العالم

١٩٨٥

نصت — المبادئ التوجيهية بشأن حماية المستهلكين الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة

على ما يلي:

«ينبغي للحكومات أن تراعي، عند صياغة السياسات والخطط القطرية المتعلقة بالأغذية، حاجة جميع المستهلكين إلى الأمن الغذائي، وأن تدعم وتتبنى، بقدر الامكان، المواصفات التي حددتها هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية».

١٩٩١

وافق — المؤتمر المعني بمواصفات الأغذية والمواد الكيميائية في الأغذية وتجارة الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (بالتعاون مع الجات)

على ما يلي:

«... أن عملية تنسيق القواعد القطرية الخاصة بالأغذية لجعلها متسقة مع المواصفات والتوصيات الدولية هي عملية ملحة ولابد من الإسراع بها...».

وأن:

«الإجراءات الأساسية لحماية المستهلكين (الصحة وسلامة الأغذية وغيرها) ينبغي أن تكون محور تركيز مواصفات الدستور الغذائي...».

١٩٩٢

أقر — المؤتمر الدولي المعني بالتغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

بأن:

«لكل فرد الحق في الحصول على أغذية سليمة ووافية تغذويا».

وأن:

«اللوائح الغذائية ... ينبغي أن تراعي تماما المواصفات الدولية التي أوصت بها هيئة الدستور الغذائي».

١٩٩٥

يعترف كل من — الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة

«بالمواصفات والمبادئ التوجيهية والتوصيات الدولية، بما في ذلك الدستور الغذائي، كنقاط مرجعية لتيسير التجارة الدولية وفض المنازعات التجارية وفقا لأحكام القانون الدولي».

١٩٩٦

التزم مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة

بما يلي:

«تنفيذ سياسات تهدف إلى ... تحسين الفرص المادية والاقتصادية لحصول الناس كافة، في جميع الأوقات، على أغذية كافية وسليمة ووافية تغذويا يستفاد منها استفادة فعالة».

«تطبيق تدابير تتمشى مع الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة، وتضمن سلامة الإمدادات الغذائية وجودتها...».

٢٠٠٠

اعترفت الدورة الثالثة والخمسون لجمعية الصحة العالمية

«بأهمية قيام هيئة الدستور الغذائي بوضع مواصفات وإرشادات وتوصيات أخرى لحماية صحة المستهلك وضمان الممارسات التجارية العادلة».

وحثّت الدول الأعضاء على:

«المشاركة الفعالة في مجال تحليل مخاطر سلامة الأغذية في كل منطقة معنية».

٢٠٠٢

أعلن مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد

«نؤكد من جديد أهمية دور الدستور الغذائي ... في وضع مواصفات فعالة تقوم على أساس علمي ومقبولة دوليا لسلامة الأغذية ... وكذلك لتيسير التجارة الدولية في الأغذية والزراعة».

٢٠٠٤

أكّد المنتدى العالمي الثاني للمسؤولين عن سلامة الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

على ما يلي:

«إنّ نظام الدستور الغذائي يعطي فرصة ثمينة للبلدان للعمل معاً على وضع مواصفات دولية تمثيليّة. ... سوف تستفيد البلدان النامية من التوسّع في استخدام النصوص الأساسية للدستور الغذائي عند إقامة نظم الرقابة على الأغذية الخاصة بها».

في الأغذية وتجارة الأغذية (الذي عقد بالتعاون مع الجات)، والمؤتمر الدولي المعني بالتغذية المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقدته المنظمة، وجمعية الصحة العالمية التابعة لمنظمة الصحة العالمية، أعرب الممثلون القطريون عن تشجيعهم للتدابير الرامية إلى ضمان سلامة الأغذية ونوعيتها، أو أعلنوا التزام بلدانهم بها. وأشارت المنتديات العالمية للمسؤولين عن سلامة الأغذية إلى أنّ نظام الدستور الغذائي يعطي فرصة ثمينة للبلدان للعمل معاً على وضع مواصفات دولية تمثيليّة.

مشاركة واسعة للمجتمعات

تزامن تطور هيئة الدستور الغذائي مع تطور الدستور نفسه. ووضع مدونة غذائية هو مهمة هائلة، وتكاد أن تكون بلا نهاية في ضوء استمرار البحوث والاستحداث المتواصل للمنتجات. كما أن صياغة المواصفات الغذائية في شكلها النهائي، وتجميعها في مدونة مرجعية موثوق بها، يستوجبان مشاورات مستفيضة، علاوة على جمع المعلومات وتقييمها وما يعقب ذلك من توكيد لهذه المعلومات بالنتائج النهائية والتوفيق الموضوعي، أحيانا، بين آراء متباينة قائمة على أسس علمية.

واستنباط مواصفات توفر في آن واحد الحماية للمستهلكين وتكفل الممارسات النزيهة في بيع الأغذية وتيسير تجارتها، هو عملية يشترك فيها علماء من ذوي التخصصات العلمية المتعددة المرتبطة بالأغذية، إضافة إلى منظمات المستهلكين وصناعات الإنتاج والتجهيز وإدارات مراقبة الأغذية والتجار. ويؤدي تزايد مشاركة الناس في صياغة المواصفات، واتساع المجالات التي يغطيها الدستور الغذائي – بما في ذلك المدونات والتوصيات ذات الصلة – لتشمل جوانب أخرى، إلى زيادة الوعي بأنشطة الهيئة وتعزيز نفوذها واتساع نطاقه.

المواصفات السليمة علميا

في حين أن الدستور الغذائي في شكله الحالي هو إنجاز عظيم، فإن من الخطأ اعتباره النتاج الوحيد لهيئة الدستور الغذائي، وان يكن أهمها. فهناك إنجازات أخرى رئيسية عديدة تحققت عن وضع الدستور، منها توعية

المجتمع الدولي بما تمثله المخاطر الغذائية من تهديد، وكذلك بأهمية نوعية الأغذية، ومن ثم بالحاجة إلى وجود مواصفات للأغذية.

وتنهض هيئة الدستور الغذائي بدور جوهري بفضل ما توفره من نقطة اتصال ومنتدى دولي للحوار القائم على العلم بشأن القضايا ذات الصلة بالأغذية. وتدعيما لما تقوم به الهيئة من عمل في مجال مواصفات الأغذية ومدونات الممارسات، فإنها تصدر نصوصا قيّمة لإدارة سلامة الأغذية وحماية المستهلك استناداً إلى عمل أفراد لديهم معلومات مفيدة ومنظمات معنية بالأغذية وما يتصل بها من مجالات. ولقد تمثلت استجابة البلدان في سن التشريعات الغذائية التي طال انتظارها، وتطبيق المواصفات المستندة إلى الدستور الغذائي، وإنشاء أو تعزيز أجهزة الرقابة على الأغذية لرصد الامتثال لهذه اللوائح.

تقييم النتائج

بعد ٤٠ سنة على بدء الدستور الغذائي عمله، قررت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٢ إجراء تقييم رسمي لبرنامج الدستور. وهكذا قام فريق مستقل للتقييم بزيارة أكثر من عشرين بلدا وطلب معلومات بهذا الشأن من خلال دعوة مفتوحة يشارك فيها الجمهور بواسطة الانترنت. وشكلت لهذا الغرض مجموعة من خبراء مستقلين يمثلون جميع المشاركين، وأرسلت استقصاءات مفصلة لكل الحكومات الأعضاء والمنظمات التي تتمتع بصفة المراقب.

وجاءت النتائج مفيدة وإيجابية في معظمها. واتضح للتقييم أن الأعضاء يولون أهمية بالغة لمواصفات الأغذية في الدستور الغذائي. واعتُبرت مواصفات الدستور الغذائي مكوّناً حيوياً من مكونات نظم تفعيل الرقابة على الأغذية المصممة خصيصاً لحماية صحة المستهلك، بما في ذلك قضايا التجارة الدولية والاتفاقين بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية وبشأن الحواجز التقنية أمام التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية. ويمكن الاطلاع على النسخة الكاملة لتقرير التقييم في موقع الدستور الغذائي على الإنترنت.

وفي إطار التقييم، سُئلت الحكومات عن الأسباب الكامنة وراء أهمية مواصفات الدستور الغذائي في بلادها. فالبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط تراها هامة جداً لحماية صحة المستهلكين من خلال ضمان أغذية آمنة، سواء أكانت منتجة محلياً أم مستوردة، ولتيسير التجارة على المستويين المحلي والدولي. بينما تركز البلدان ذات الدخل المرتفع، التي تطبق تشريعات غذائية محلية ونظم مراقبة أكثر تطوراً، على الدستور الغذائي لتيسير حركة التصدير ولضمان سلامة الواردات الغذائية. كما تعلّق المنظمات غير الحكومية المعنية بالمنتجين والمستهلكين أهمية كبيرة على مواصفات الدستور الغذائي في كافة وظائفها.

بيد أنّ التقييم ميّز بين أربعة مجالات رئيسية بحاجة إلى تحسين:

- الإسراع بوتيرة عمل الدستور الغذائي وإسداء المشورة العلمية المتخصصة؛
- زيادة مشاركة البلدان الأعضاء النامية في عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي، بما في ذلك تقدير المخاطر؛
- وضع مواصفات مفيدة أكثر بالنسبة للدول الأعضاء من حيث تلبيتها لاحتياجاتها ودقة توقيتها؛
- تفعيل بناء القدرات لإنشاء نظم رقابة قطرية على الأغذية.

وتعمل حالياً هيئة الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وشركاؤها على تطبيق النتائج التي خرج بها التقييم.

وقد أكّد التقييم أن الدستور الغذائي يتمتع اليوم بشهرة ذائعة بوصفه مرجعا دوليا، بحيث بات مألوفا للسلطات الصحية والمسؤولين الحكوميين عن مراقبة الأغذية والمصنعين والعلماء والمدافعين عن مصالح المستهلكين أن يستهلوا أسئلتهم عما ورد في الدستور الغذائي بشأن هذا الأمر؟ وهذا إنجاز عظيم بالفعل.